

Distr.
GENERAL

A/52/272
6 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٧٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: معهد الأمم
المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير نائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد (انظر المرفق الأول) وتقرير مجلس أمناء المعهد (انظر المرفق الثاني).

.Corr.1 و A/52/150 *

المرفق الأول

تقرير نائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	
٣	٢ - ١	أولا - مقدمة
٣	٦ - ٣	ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه
٤	٥٣- ٧	ثالثا - الأنشطة الجارية
٤	١٧- ٨	ألف - الأمن الجماعي
٦	١٨-٢٩	باء - الأمن الإقليمي
٨	٣٠-٤٥	جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار
١٠	٤٦-٤٩	DAL - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
١١	٥٠-٥٣	هاء - خدمات قواعد البيانات المحوسبة للمعلومات والوثائق
١٢	٥٤-٥٥	رابعا - العلاقات الخارجية
١٣	٥٦	خامسا - المنشورات
١٣	٥٧-٥٩	سادسا - الخلاصة

أولاً - مقدمة

١ - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح معهد بحوث مستقل ضمن إطار الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجمعية العامة المعهد بقرارها ٨٣/٣٤ ميم المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، إلّا جراء بحوث مستقلة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

٢ - والتقرير الحالي مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٦ من قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، والفقرة ٦ من قرارها ٦٢/٤٥ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، اللتين دعي فيهما مدير المعهد إلى تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد. ويتعلق هذا التقرير بالفترة من تموز / يوليه ١٩٩٦ إلى حزيران / يونيو ١٩٩٧^(١). وبهذا يشمل التقرير الأنشطة التي اضطلع بها حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ تحت إدارة مدير المعهد السابق، السيد سفيري لودغارد، وأنشطة التي اضطلع بها ابتداءً من كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ تحت إدارة نائب مدير المعهد، السيد كريستوف كارل.

ثانياً - تنظيم العمل وأساليبه

٣ - يعتمد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في تنفيذ برنامج بحوثه، على العقود القصيرة الأجل المتصلة بالمشاريع. وفي إطار برنامج البحث المعتمد، يستأجر المعهد خدمات خبراء أفراد أو منظمات بحوث، أو يقيم تعاوناً معهم، وفي الوقت نفسه يضمن تطبيق نهج متعددة الاختصاصات. ويفيد المعهد على نحو كامل من خدمات الأمم المتحدة لأغراض التنسيق والاقتصاد والفعالية من حيث التكلفة.

٤ - ويتتيح برنامج الزمالات العادي للمعهد للباحثين من البلدان النامية الحصول إلى جنيف إلّا جراء بحوث عن مسائل نزع السلاح والأمن في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتدرج أعمال الزملاء الزائرين في المشاريع البحثية الجارية. وبالإضافة إلى برنامج الزمالات، كثيراً ما يرحب المعهد بالدارسين الزائرين وبالضباط العسكريين القادمين من البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، يقدم عدد من الباحثين الداخليين مساعدة قيمة بغير تكاليف. ويبقى بعضهم لفترات ممتدة.

٥ - ولكي يتم تعزيز إنتاجية المعهد وقدرته على دعم الأعمال المضطلع بها في أماكن أخرى، من الضروري زيادة عدد الموظفين الأساسية في جنيف. وفي حين ينبغي أن يبقى عدد الموظفين الأساسية قليلاً، فإن الحجم الأفضل لمعهد من هذا النوع لم يتم الوصول إليه بعد.

٦ - وخلال الفترة المستعرضة، تعهدت البلدان والمؤسسات التالية بدفع تبرعات للصندوق الاستئماني للمعهد، أو دفعتها بالفعل، وهي: الأرجنتين، والبرازيل، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسويسرا (وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون العسكرية)، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، والنرويج، وهولندا، والمجلس الأوروبي، ومنظمة

حلف شمال الأطلسي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باماكيو. ويفتن المعهد هذه الفرصة كي يعرب عن امتنانه لهذه البلدان والمؤسسات على تبرعاتها.

ثالثا - الأنشطة الجارية

٧ - يشمل برنامج البحث الذي اعتمد مجلس الأمناء في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٦ أربعة عناوين رئيسية، هي: الأمان الجماعي، والأمن الإقليمي، والدراسات المتعلقة بعدم الانتشار، وعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وقد أوقفت الأنشطة المتصلة بعقد دورة استثنائية رابعة إلى حين ورود إيضاح عن توقيت تلك الدورة.

ألف - الأمن الجماعي

١ - نزع السلاح وحل المنازعات

٨ - تم طبع ثلاثة منشورات من مشروع نزع السلاح وحل المنازعات في الجزء الأخير من عام ١٩٩٦ (انظر التذييل)؛ ويقوم المؤلفون الرئيسيون لمنشور إدارة الأسلحة أثناء عمليات السلام: التدريب بإعادة صياغته جزئياً تمهيداً لنشره. ومن بين الدراسات الإفرادية المتوقعة، أُجلت الدراسة المتعلقة بأنغولا/ناميبيا لعدم كفاية المادة المتوافرة. وحصلت تطورات هامة في أنغولا جعلت الأجزاء التي تم إعدادها قديمة وغير صالحة. وبدلاً من الاستغناء عن هذه الدراسة الإفرادية كلية، يتم استكشاف خيار بديل للنشر بالشراكة مع معهد الدراسات الاستراتيجية في جنوب إفريقيا.

٩ - وانتهى الآن مشروع نزع السلاح وحل المنازعات. غير أن المشروع يسمح بإجراء دراستين توليفيتين: (أ) وضع مجموعة مشرورة من إجراءات وأساليب التسريح/نزع السلاح؛ و (ب) إعداد تحليل أشمل للعلاقة بين نزع السلاح وحل المنازعات. وتشكل هاتان الدراسات مهمتين صعبتين - لكنهما رائعتان - تنتظران من ينفذهما، سواء كان معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح نفسه أو أية منظمات أخرى مستعدة لاستخدام المادة بالتعاون مع المعهد.

٢ - نزع السلاح والتنمية ومنع المنازعات

١٠ - تحول المتابعة المنطقية لمشروع نزع السلاح وحل المنازعات مناط التركيز من حل المنازعات إلى منع المنازعات. وهكذا عقد القائمون على المشروع المعني بنزع السلاح والتنمية ومنع المنازعات في غرب إفريقيا مؤتمراً إقليمياً لمدة أسبوع في باماكيو، مالي، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد نظم المعهد هذا المؤتمر بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باماكيو ودعمته إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة.

١١ - وكانت نقطة الانطلاق في هذا المؤتمر هي النهج المتكامل التناصي في تناول مسألي الأمن ونزع السلاح. ونمت دراسة المشكلات المتعلقة بتدفق الأسلحة الخفيفة على أساس كل بلد بمفرده. كما تم التشديد أثناء المناقشات على خيارات التعاون الإقليمي ضد تدفق الأسلحة الصغيرة. واستعرضت تجارب التسريح ونزع السلاح التي تمت حتى الآن ونوقشت إمكانية تطبيق هذه التجارب في منطقة غرب أفريقيا دون إقليمية. وقد أعد المعهد عدداً خاصاً من الرسالة الإخبارية لتلك المناسبة، وتم التعاقد على تقديم عدد من الإسهامات حول موضوعات محددة تصدر في منشور منفصل.

١٢ - ونتج عن المؤتمر اقتراح بإعلان وقف اختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة. ودرس المؤتمر الطرق التي يمكن بها تطبيق الوقف اختياري وعددًا من التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها الحكومات في المنطقة لجمع (التخلص من) الأسلحة خلال فترة الوقف اختياري. وأجرت حكومة مالي، عقب المؤتمر، مشاورات مع عدد من بلدان غرب أفريقيا الأخرى لمزيد من المناقشات حول خيار الوقف اختياري، بغرض عقد اجتماع وزاري إقليمي. وقد عقد ذلك الاجتماع في باماكو في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧، في إطار "اسبوع السلام" لإحياء الذكرى السنوية الأولى لاحتفال "شعلة السلام" (انظر ٤٠/٣٦٤، المرفق الأول، الفقرة ٢٠)، وحضر الاجتماع المدير السابق ونائب المدير الحالي للمعهد.

١٣ - ويخطط المعهد لتقديم دعم بحثي لمجهودات إقليمية بهذه ضد نشر الأسلحة الصغيرة. ور هنا بنتائج طلب للتمويل لم يبت فيه بعد، سيشمل مجهود بحثي ثنائي ما يلي:

(أ) حلقات دراسية ضيقة النطاق مكرسة لمسائل محددة تتعلق بوقف نشر الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا؛

(ب) زمالات تمنح لخبراء مختارين من غرب أفريقيا لزيارة جنيف. وسيكون الهدف من هذه الزمالات هو إغناء بحوث المعهد وتقديم خبرة قيمة للخبراء المختارين في بيئة بحثية عريقة، مما يساعد على نشوء جيل جديد من الخبراء في المنطقة.

١٤ - وبإضافة إلى ذلك، سيواصل المعهد استكشاف العلاقة بين منع المنازعات والتنمية، مع تأكيد خاص على فكرة الحرمان النسبي، أي بالنسبة للأخرين، أو بالنسبة للماضي أو بالنسبة للتطلعات. وسيتم الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون مع الفريق العامل المعنى بتحويل المنازعات بجامعة هلسنكي، بدعم مالي من حكومة فنلندا.

٣ - مراقبة تمارين التدريب على حفظ السلام

١٥ - اشترك المعهد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ في مراقبة عملية سايبو، وهي تمرين مشترك بين الأرجنتين وأوروغواي للتدريب على حفظ السلام أجري في فراي ينتوس، ريو نيفرو، الأوروغواي، على الحدود المشتركة مع الأرجنتين. وأثناء العملية، قارن باحثو ومستشارو المعهد (المدنيون منهم والعسكريون)/..

سير الأحداث بنتائج مشروع نزع السلاح وحل المنازعات. وقد وزعت منشورات هذا المشروع على الجنود والمدنيين المشتركين في العملية.

١٦ - وبعد شهر من العملية،نظمت الأرجنتين وأوروغواي في بوينس آيرس حلقة دراسية مدتها يومان عن الدروس المستفادة منها. واشترك المعهد في هذه الحلقة الدراسية بتقديم تقييم للعملية، مع إحالة مرجعية لمشروع نزع السلاح وحل المنازعات، بغرض تقديم توصيات. وحرص المعهد في ذلك على تحديد المجالات التي يمكن تطبيق التكنولوجيات والمعدات الجديدة فيها، وذلك لزيادة فعالية تكلفة عمليات السلام من الناحيتين البشرية والمادية إلى أقصى حد ممكن. وبحثت مسألة مدى ملاءمة استخدام الصور الساتلية في البعثات الإنسانية وبعثات السلام.

١٧ - وستوجه إلى نتائج الحلقة الدراسية عنابة الدبلوماسيين، والأكاديميين، والصناعات التي تصنع وتقدم معدات وخدمات عمليات السلام. ويناقش المعهد إمكانية نشر كراسة بإنكليزية وإسبانية تلخص الدروس المستفادة من عملية سايبو.

باء - الأمن الإقليمي

١ - تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط

١٨ - تم تجميع مجموعة توضيحية من الاتفاques الدولية والصكوك القانونية المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن والحد من الأسلحة في الشرق الأوسط، ومن القيود الحالية المفروضة على نقل الأسلحة إلى المنطقة. ويشمل هذا الدليل المرجعي صكوكاً مطبقة بين دول المنطقة؛ وصكوكاً مطبقة في المنطقة ولكنها معتمدة من قبل دول من خارجها (من طرف واحد أو من أطراف متعددة)؛ وأنظمة دولية تنطبق على الشرق الأوسط. وقد بدأ العمل كريستيان غلاتسل (النمسا) وأنهته دانييل ريجيو (إيطاليا) في أواخر عام ١٩٩٦. وسيقوم جان براويتز بكتابة مقدمة للمنشور.

١٩ - ويجري حالياً إعداد منشورين آخرين. أحدهما يستمد مادته من حلقة العمل التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن الأمن التعاوني في الشرق الأوسط. والآخر وصف وتحليل للشراكة الأوروبية الشرق أوسطية وآثارها على الشرق الأوسط بقلم يانيس ستيفاختيس من اليونان، وهو زميل زائر كان بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في خريف عام ١٩٩٦.

٢ - بناء الثقة في الشرق الأوسط: أطلس للموارد بالاستشعار عن بعد

٢٠ - أدت دراسات الشرق الأوسط إلى مشروع خاص بعنوان "أطلس للصور الساتلية لعملية السلام في الشرق الأوسط". ويقوم إنتاج أطلس للموارد بالاستشعار عن بعد للشرق الأوسط على دعامتين هما العمل الحالي والحديث للمعهد بشأن الأمن الإقليمي بشأن تكنولوجيا الفضاء، حيث يتم في إنتاج هذا الأطلس الجمع

بين الدعامتين بطريقة مبدعة وذلك باستخدام صور ساتلية مختارة كأدلة توضيحية رائعة الوضوح لمعالجة العوامل المتعددة والمعقدة في مجال أمن الشرق الأوسط، مع تشديد خاص على تدابير بناء الثقة والأمن.

٢١ - وتعالج محتويات الأطلس المواضيع التي تتناولها الأفرقة العاملة الخمسة المتعددة الجوانب التي بدأها مؤتمر السلام في الشرق الأوسط المعقود في مدريد عام ١٩٩١، مع تأكيد على الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي. وسيتم نشر الأطلس كتاب تقليدي وفي شكل أقراص ليدز (CD-ROM).

٢٢ - والأطلس معد لاستخدامه مجموعة من القراء أوسع من مجموعة قراء منشورات المعهد الذين هم عادة من المتخصصين. وهكذا يفترض أن يكون هناك تقبل مزدوج للجمع بين الصور الساتلية المناسبة والنصوص التوضيحية التي يكتبها خبراء من الطراز الأول في الحقول ذات الصلة. فمن ناحية أولى، يمكن أن يكون الأطلس ذا قائمة خاصة للمثقفين والطلبة والمهتمين من بين عامة الجمهور الذين يسعون إلى فهم المسائل المعقدة والمتنازع عليها سياسيا بأي قدر ممكن من الوضوح والموضوعية. ومن ناحية ثانية، يمكن أن يكون الأطلس مفيدا لمجموعة القراء المتخصصين من الخبراء والموظفيين الحكوميين وموظفي الشركات والصحفيين والأكاديميين الذين هم على معرفة أشمل بالموضوع لكنهم لم يألفوا المنظور الفريد الذي توفره الصور الساتلية ذات الصلة.

٢٣ - ومشروع الأطلس هو جهد متضافر بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمعهد العالمي للخرائط والبحوث الذي هو جزء من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون في سالزبورغ وتدعمه شركة GEOSPACE، وهي شركة لتوزيع البيانات الساتلية وخدمات الاستشعار عن بعد.

٢٤ - ويقوم بتحضير وتوجيه النصوص والصور اللازمة للأطلس فريق يضم حوالي ٢٥ متخصصا مختارين من موظفي الرتب العالية في الأمم المتحدة والمكاتب المتصلة بها، ومن الجامعات، ومعاهد البحث، والمنظمات الحكومية. وسيقوم هؤلاء الأفراد بإعداد النصوص للأطلس كل في حقل اختصاصه ويعملون على المجلد المجموع قبل نشره.

٢٥ - ولمناقشة مشروع الأطلس والترويج له، استضاف المعهد حلقة دراسية بعنوان "الحد من المخاطر - بناء الأمان"، في مناسبة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وأثناء انعقاد مؤتمر ومعرض الفضاء في برلين (١٧-١٤ أيار/مايو ١٩٩٧، برلين، ألمانيا). وعالج المعهد في الجزء الذي يخصه من الحلقة الدراسية التطبيقات الساتلية في حقل الأمن الدولي. وعولج بشكل خاص دور تكنولوجيا الاستشعار من بعد في بناء الثقة في الشرق الأوسط.

٣ - الأمن واحتمالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في شمال شرق آسيا

٢٦ - عقد المعهد حلقة دراسية عن الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في شمال شرق آسيا في بيجين في الفترة من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦. واشترك في تنظيم الاجتماع كل من الرابطة الشعبية

الصينية للسلام ونزع السلاح، والشبكة العالمية للدفاع غير الهجومي التي مقرها كوبنهاغن. وركزت الأبحاث والمناقشات على النهج التي تتبعها الأطراف الفاعلة الإقليمية (الصين، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والهند والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا) والدول الواقعة خارج المنطقة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية) فيما يتعلق بالمسائل الأمنية الحالية والمتوقعة في شبه الجزيرة الكورية.

٢٧ - وبعد المعهد حالياً عدداً من الرسالة الإخبارية عن احتمالات الوحدة الكورية وعواقبها. وسيضم هذا العدد دراسات لبعض من شاركوا في اجتماع بيجين وكذلك لخبراء آخرين.

٢٨ - وفي أواخر عام ١٩٩٦ استضاف المعهد المقدم رين - جون شوي في زمالة دراسية لمدة شهرين؛ وكان عمله فعالاً في الإعداد للحلقة الدراسية في بيجين.

٢٩ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، سيداً السيد كوانغ - يون لي (زميل متقدم في معهد بحوث الشؤون الدولية، سول) زمالة دراسية في المعهد لمدة ثلاثة أشهر.

جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

١ - منع المواد الانشطارية

٣٠ - في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، عقد المعهد اجتماعاً ليوم واحد في جنيف عن احتمالات منع المواد الانشطارية. وضم المشتركون في الاجتماع، الذي نظم بالاشتراك مع مجموعة اكسفورد للبحوث أعضاء الوفود في مؤتمر نزع السلاح وكذلك علماء وممثلون لمنظمات غير حكومية.

٣١ - وبمناسبة هذا الاجتماع، نشر المعهد الحوار الجاري بشأن منع المواد الانشطارية: مسح بليوغرافي بغية توفير أداة بحثية للأطراف المعنية المعنية بهذه المسألة.

٣٢ - وستتوقف الأنشطة الأخرى في موضوع المواد الانشطارية، التي يضطلع بها بالاشتراك مع مجموعة البحوث الألمانية المسماة الشبكة الدولية للمهندسين والعلماء المناهضين للاحتشار، على نتائج طلبات التمويل القائمة.

٢ - نقل التكنولوجيا الحساسة ومستقبل نظم التحديد

٣٣ - في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عقد المعهد مؤتمراً في ريو دي جانيرو حول موضوع نقل التكنولوجيا الحساسة ومستقبل نظم التحديد. ونظم هذا المؤتمر بالتعاون مع جهاز المخابرات البرازيلي.

٣٤ - ولا ينتظر حدوث تقدم كبير فيما يتعلق بالتوصل إلى مبادئ توجيهية متفق عليها بين الموردين والمستقبلين في المستقبل القريب، ولا يتوقع لأي نهج صدامي أن ينجح. فعمليات التطور العلمي والتكنولوجي تغير باستمرار طابع المشاكل. لذلك ينبغي لأي نظام ينظم عمليات نقل التكنولوجيا الحساسة أن يتطلع إلى المستقبل. ولهذا خصص مؤتمر ريو دي جانيرو جهداً لتحديد الاتجاهات الرئيسية في أنشطة البحث والتطوير المعاصرة، أي التكنولوجيات الناشئة التي قد تصبح خاضعة للتحديد والتقييد بعد سنوات. وقد نشر المعهد وقائع هذا المؤتمر.

- ٣ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية في القرن القادم

٣٥ - نظم المعهد بالاشتراك مع وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة المكسيك حلقة دراسية دولية عن "المناطق الخالية من الأسلحة النووية في القرن القادم" في مكسيكو سيتي، في الفترة من ١٣ إلى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، التي تواافق الذكرى الثالثة عشرة لفتح باب التوقيع على معايدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو).

٣٦ - وشملت المناقشات دور معايدة تلاتيلوكو بوصفها أول تجسيد فعال لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جزء مزدحم بالسكان من العالم، والمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية القائمة في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا، ١٩٨٥) وفي جنوب شرق آسيا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا) (معاهدة بانكوك، ١٩٩٥) وفي أفريقيا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا) (معاهدة بليندابا، ١٩٩٦)); وكذلك احتمالات وضع ترتيبات لمناطق أخرى مستقبلاً (بما في ذلك الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، ووسط أوروبا، وشبه الجزيرة الكورية).

٣٧ - واعتبر كثيرون أن تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة هو سبيل مفيد يتبع. وكان من رأي كثير من المشاركين أن بوسع الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومنظماتها المعنية، أن تتقاسم خبراتها على نحو مثمر وأن تستخلص الدروس من نجاحات الماضي وعثراته. واعتبرت الخبرة التي اكتسبتها منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي خبرة شديدة الصلة في هذا الصدد شأنها شأن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٨ - وإضافة إلى مسألة التعاون، جرت مناقشة مختلف الخيارات المتاحة من أجل المستقبل بما فيها توسيع النطاق الجغرافي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية (كالاقتراحات القاضية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي)، وتوسيع النطاق الموضوعي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة ليشمل أنواعاً أخرى من الأسلحة.

٣٩ - وسيقوم المعهد بنشر وقائع الحلقة الدراسية التي نشر ملخص عنها في العدد الأول من UNDIR Brief/Note de l'UNIDIR (الرسالة الإعلامية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح).

٤ - الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الحساسة

٤٠ - عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢٣ إلى ٤٥ ديسمبر ١٩٩٧ حلقة دراسية عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الحساسة، نظمها المعهد بالاشتراك مع أمانة مخابرات الدولة للجمهورية الأرجنتينية وجمعت مشاركين من نحو ١٥ بلداً بينهم خبراء مستقلون ودبلوماسيون وموظفو في الأمم المتحدة وممثلون عن السلطات الوطنية المسؤولة عن معالجة الاتجار غير المشروع.

٤١ - وشملت المحاضرات والمناقشات بشأن التكنولوجيات الحساسة الاتجار غير المشروع بالتقنيات والمواد النووية والكيماوية والبيولوجية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ.

٤٢ - وجّر التركيز على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أو الخفيفة لثلاثة أسباب هي: مدى انتشارها الحالي، وشدة الحظر الذي تمثله على الأمن والاستقرار في عدة مناطق من العالم، وانعدام أي وسائل دولية لتنظيم هذه التجارة. وشدد سائر المشاركين على الصلة القوية بين التجارة بالمخدرات والأنشطة الإرهابية والتدفق غير المشروع للأسلحة الخفيفة منذ نهاية الحرب الباردة.

٤٣ - وناقشت المجتمعون بعض المسائل المتعلقة بمشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الصغيرة الذي وضع في إطار منظمة الدول الأمريكية والتقرير القادم من فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بشأن الأسلحة الصغيرة.

٤٤ - وأوصي بأن تكون الخطوة الأولى نحو الحد من المشكلة الهائلة المتمثلة في الاتجار غير المشروع هي زيادة شفافية التجارة المشروعة بالأسلحة الخفيفة والتعقيم في دراسة خيار إنشاء سجلات إقليمية أو دولية لهذه التجارة. واتفق عموماً على إمكانية تعزيز كفاءة عمليات تنفيذ الاتجار غير المشروع عن طريق تشجيع تبادل المعلومات على نحو مناسب وفي الوقت الملائم بين أجهزة المخابرات القطرية على أساس إقليمي وعالمي.

٤٥ - وسينشر المعهد وقائع الحلقة الدراسية التي لخصت في العدد الثاني من UNIDER Brief>Note de l'UNIDIR

دال - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤٦ - ما زالت "الرسالة الإخبارية" للمعهد تمثل الوسيلة الأساسية لمواصلة التعاون وتطويره مع معاهد البحوث والمجتمع الدبلوماسي والمنظمات الدولية الأخرى في ميادين نزع السلاح، والأمن، وصنع السلام. ومما يحمل دلالة في هذا الشأن أن "الرسالة الإخبارية"، وهي المنشور الوحيد الذي يصدره المعهد بلغتين قد أعيد تنظيمها لتصبح قناة للمعلومات بأبواب جديدة منها باب المنابر الحرة وباب الاستعراضات

المسبقة الخاصة لمنشورات المعهد وتقارير حديثة عن أنشطة المعهد. وقد كانت "الرسالة الإخبارية" بوصفها من منشورات المعهد وإحدى ثمراته وسيلة لزيادة التعاون مع المنظمات الدولية ومعاهد البحوث.

٤٧ - وقد اتجه المعهد بالرسالة الإخبارية خلال السنة الماضية في ثلاثة اتجاهات جديدة. فقد قام، أولاً وأكثر من أي وقت مضى، بربط المسائل التي تتناولها الرسالة الإخبارية بال المناسبات التي يرعاها المعهد. فأصبحت هذه المسائل بمثابة منطلق للحوار ونقطة بداية للمشاركين. فمثلاً، وزع العدد رقم ٩٦/٣٢ الخاص بالاتجار بالأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا على جميع المشاركين في مؤتمر نزع السلاح والتنمية ومنع النزاعات في غرب أفريقيا الذي عقد في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واستخدم المشاركون هذا العدد كمراجع (بخرانطه الإقليمية وثبت مراجعته) ولمناقشة في أفرقتهم العاملة.

٤٨ - أما الاتجاه الثاني الجديد للرسالة الإخبارية فهو إصدار أعداد تستهدف مناسبات تتعلق بنزع السلاح لا يرعاها المعهد، كالمؤتمرات الاستعراضية الرابع للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. فقد وزع إصدار كامل مكرس للتحديات التي تواجه المؤتمر الاستعراضي على جميع الوفود في اليوم الأول من المؤتمر. وبهذه الطريقة ساهم المعهد مساهمة كبيرة وذات صلة في المفاوضات والمناقشات الجارية بشأن نزع السلاح.

٤٩ - وثالثاً، بدأت "الرسالة الإخبارية" مشروعها التعاوني الأول في آذار/مارس ١٩٩٦، بالتعاون مع دائرة الإعلام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بتنظيم حلقة دراسية صحافية عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإصدار عدد خاص. وينوي المعهد مواصلة إصدار أعداد خاصة من النشرة الإخبارية في المناسبات التي تظهر من وقت لآخر. وسيصدر في خريف عام ١٩٩٧ بالتعاون مع اللجنة الأوروبية، عدد خاص عن الألغام الأرضية في مناسبة تشهد لها جنيف.

هاء - خدمات قواعد البيانات المحوسبة للمعلومات والوثائق

٥٠ - تسير عملية تطوير خدمات قواعد البيانات المحوسبة للمعلومات والوثائق بالمعهد على نحو مطرد. ويسير العمل في أربعة اتجاهات: (أ) تحسين قدرات المعهد الداخلية في مجال المعدات والبرمجيات الحاسوبية، وخاصة لأغراض المنشورات؛ و (ب) إنشاء روابط مباشرة مع قواعد البيانات؛ و (ج) التعاون مع المؤسسات الأخرى في مختلف أنحاء العالم؛ و (د) نشر طبعة جديدة من Repertory of Disarmament Research (سجل بحوث نزع السلاح) الذي يصدره المعهد.

٥١ - ولدى المعهد شبكة محلية تكفل ظروف عمل مناسبة للموظفين وللزملاء الزائرين. وفضلاً عن هذا، ستتاح قاعدة بيانات معهد البحث (DATARIs) على الشبكة العالمية (World Wide Web) بمساعدة تقنية من المعهد الدولي لبحوث السلم في ستوكهولم. وستتمكن المعاهد التي ترغب في ذلك من إدخال واستكمال

البيانات من طرفياتها المكتبية. وقد أعدت على الشبكة صفحة خاصة بالمعهد تضم معلومات عن أنشطة المعهد وقواعد بياناته وارتباطاتها الشبكية الأخرى. وسيجري إعداد طبعة جديدة مجلدة من كتاب (سجل بحوث نزع السلاح) حالما تصبح قاعدة بيانات المعهد Repertory of Disarmament Research ممتاحة على خط الشبكة (DATARI_S)

٥٢ - وقد عزز المعهد تعاونه مع مختلف المعاهد والمنظمات في مختلف أرجاء العالم عارضا خبراته في جمع المعلومات والخدمات الحاسوبية في ميدان بحوث الأمن ونزع السلاح. ومثال على ذلك الاتفاق الذي أبرمه المعهد مع الاتحاد السويسري بشأن متابعة المؤتمر الذي عقد في زيوريخ في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن المعاهد وال الحوار الأمني، وذلك في اجتماع استضافة المعهد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ومن الأمثلة الأخرى مشاركة المعهد النشطة في الاجتماعات السنوية للفريق الأوروبي العامل المعنى بالمعلومات والوثائق الذي يهدف إلى تحسين الارتباط الحاسوبي بين المعاهد والمنظمات ذات الصلة في أوروبا. واستضاف المعهد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ المؤتمر السادس لفريق العمل الأوروبي الذي يضم أكثر من ٤٠ معهدا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويمثل المعهد أيضا في اللجنة التوجيهية لفريق الذي يتخذ قرارات استراتيجية بالنسبة لمستقبل التعاون في هذه المنطقة.

٥٣ - وقد حصم نظام بيانات المعهد على نحو يسمح بتوسيعه من خلال إدخال تغييرات ثانوية نسبيا، إضافة وحدات برامجية وتجهيزه بذاكرة أوسع. وفيما تكفي الشبكة المحلية للمعهد لسد احتياجات أنشطته حاليا وفي المستقبل القريب، فإن ثمة حاجة إلى توفير مكونات جديدة من أجل منشورات المعهد ورسالته الإخبارية. واستضاف هذه المكونات إلى المعمار الحاسوبي لشبكة المعهد الحالية.

رابعا - العلاقات الخارجية

٥٤ - يواصل المعهد تعاونه الوثيق مع مركز شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة لضمان التكامل والتنسيق. كما يشدد بوجه خاص على التعاون مع سائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

٥٥ - وتشكل الرسالة الإخبارية ربع السنوية، وخدمة قواعد البيانات المحوسبة للمعلومات والوثائق، الوسيطتين الرئيسيتين للاتصال مع معاهد البحث وسائر الأطراف المهتمة في جميع أنحاء العالم. والعلاقات الشخصية مهمة دائمة، ويقبل الموظفون دعوات كثيرة إلى إلقاء أحاديث في الجامعات ومعاهد البحث وفي محافل أخرى في شتى أنحاء العالم. وبالمثل، يستقبل المعهد عددا كبيرا من ممثلي الحكومات ومعاهد البحث وسائر المنظمات. ويستفيد المعهد على وجه الخصوص، بفضل وجوده في قصر الأمم، من الاتصالات الوثيقة مع الوفود في المؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح. ويساهم موظفوه بمقالات للمجالات العلمية والصحف تتناول مسألي الأمن ونزع السلاح، كما تقام العلاقات الخارجية من خلال التكليف بإجراء البحوث وتوظيف الخبراء لأغراض مشاريع المعهد.

خامسا - المنشورات

٥٦ - الغاية من تقارير الأبحاث التي يعدها المعهد هي نشر هذه التقارير وعميمها على نطاق واسع من خلال توزيعها مجاناً علىبعثات الدبلوماسية ومعاهد البحث والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ وبيعها من خلال فرع مبيعات الأمم المتحدة وسائر منافذ البيع. وبالإضافة إلى تقارير البحث ينشر المعهد ورقات بحث يكتبها الخبراء في إطار برنامج عمل المعهد. وتوزع بنفس طريق توزيع تقارير البحث. أما العنصر الثالث في برنامج منشورات المعهد فهو الرسالة الإخبارية ربع السنوية. وترد في التذييل الملحق بهذا المرفق قائمة بالمنشورات التي صدرت خلال الفترة قيد الاستعراض.

سادسا - الخلاصة

٥٧ - يعرب المعهد عن امتنانه لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ولمقر الأمم المتحدة في نيويورك لما قدماه إليه من دعم إداري وغيره من أشكال الدعم عملاً بالمادة التاسعة من النظام الأساسي للمعهد.

٥٨ - وقد تلقى المعهد تبرعات من الدول الأعضاء وحصل على منح من المؤسسات العامة والخاصة. وهذه المنح تكون عادة مخصصة لمشاريع محددة. ومن ثم، يشكل استمرار تلقي المعونة المالية من الميزانية العادلة للأمم المتحدة، وفقاً للمادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد، أمراً حيوياً. كما أن الطابع المختلط لتمويل المعهد وفقاً للنظام الأساسي هو وسيلة لضمان طابعه المستقل. ويعزى أثر منشورات المعهد إلى الاستقلالية التي تظهر عند إجراء بحوثه.

٥٩ - ويفيد المعهد إلى حد كبير من الاتصالات الوثيقة التي يقيمها مع الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيه. وهذه الاتصالات تتشكل جزءاً أساسياً من مبررات وجود المعهد وعاملها حاسماً ومزيدة هامة في توجيهه بحوثه والارتقاء بنوعيتها. ولذلك يمثل الاستقلال الذاتي للمعهد، ضمن إطار الأمم المتحدة، المنصوص عليه في نظامه الأساسي، صيغة تركيبية مثلثي. فبهذه الطريقة، يتمتع المعهد بالاستقلالية وينتفع أيضاً من قربه من العناصر الفاعلة التي يهدف إلى خدمتها. وهذه قاعدة فريدة ومثمرة لإجراء البحوث التطبيقية بعد أن طرأ اتساع كبير على دور المنظمة في الشؤون الأمنية. ويسعى المعهد جاهداً إلى تعزيز دوره ومكانته بما يتفق مع ذلك.

الحواشي

(أ) للاطلاع على التقارير السابقة عن أنشطة المعهد، انظر: A/39/553 و A/38/475 و A/40/725 و A/41/676 و A/42/607 و A/43/686 و A/44/421 و A/45/392 و A/46/334 و A/47/345 و A/48/270 و A/49/329 .A/51/364 و A/50/416 و

تذليل

منشورات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة من تموز يوليه ١٩٩٦ إلى حزيران يونيه ١٩٩٧

تقارير البحث

Evolving Trends in the Dual Use of Statellites, by Péricles Gasparini Alves (ed.), 1996, 180 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.20.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: The Issues, by Estanislao Angel Zawels, Stephen John Stedman, Donald C. F. Daniel, David Cox, Jane Boulden, Fred Tanner, Jakkie Potgieter and Virginia Gamba, 1996, 234 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.33.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Haiti, by Marcos Mendiburu and Sarah Meek, 1996, 97 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.34.

Disarmament and Conflict Resolution Project - Managing Arms in Peace Processes: Nicaragua and El Salvador, by Paulo Wrobel, 1996, 250 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.97.0.1.

The Transfer of Sensitive Technologies and the Future of Control Regimes, by Péricles Gasparini Alves and Kerstin Hoffman (eds.), 1997, United Nations publication.

Increasing Access to Information Technology for International Security: Forging Cooperation Among Research Institutes, by Péricles Gasparini Alves (ed.), 1996, United Nations publication (forthcoming)

ورقات البحث

No. 38 - The Fissile Material Cut-Off Debate: A Bibliographical Survey, by Daiana Cipollone, 1996, 76 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.96.0.30.

الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

No. 32/96

Conflict Prevention in West Africa: Curbing the Flow of Arms Prévention des conflits en Afrique de l'Ouest: la limitation des flux d'armement

No. 33/96

The Biological Weapons Convention Revisited

Nouveau regard sur la Convention relative aux armes biologiques

Special issue/Numéro spécial 2/96

The CTBT: Looking Ahead/Le TICE: quel avenir?

No. 34/96

The Transfer of Sensitive Technologies and the Future of Control Regimes (forthcoming)

Le transfert de technologies sensibles et l'avenir des régimes de contrôle (à paraître)

No. 35/96

Korean Reunification: Prospects and Consequences (forthcoming)

La réunification coréenne: perspectives et conséquences (à paraître)

المرفق الثاني

تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٧	٧ - ١
١٨	٥٦ - ٨
١٨	١٠-٢٦
٢٢	٢٧-٣٧
٢٥	٣٨-٤٥
٢٥	٤٦-٥٠ دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح
٢٦	٥١-٥٥
٢٧	٥٦
٢٨	٥٧-٥٩

أولاً - استعراض تقرير نائب المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد

ثانياً- برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٨

ألف - الأمن الجماعي

باء - الأمن الإقليمي

جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

DAL - دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح

هاء - التعاون مع معاهد البحث وفيما بينها

واو - برنامج الزمالات

ثالثاً - الحالة المالية

الجدوال

٢٩	١ - التبرعات لعام ١٩٩٧ ومجموع الإيرادات المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٧
٣٠	٢ - الحالة الراهنة للإيرادات المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٨
٣١	٣ - تقديرات الإيرادات والنفقات لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨
٣٢	٤ - الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ١٩٩٧ و ١٩٩٨

أولاً - استعراض تقرير نائب المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد

- ١ - عملاً بأحكام الفقرة ٢ (١) من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح^(٤)، وبالنظر إلى أنه لم يكن قد عين بعد مدير جديد للمعهد، قدم نائب المدير السيد كريستوف كارل إلى مجلس الأمانة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في نيويورك تقريراً عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في الفترة من تموز/يونيه ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧ وعرض مشروع برنامج العمل لعام ١٩٩٨.
- ٢ - وقد أعرب الأعضاء عن ارتياحهم لتنفيذ برنامج العمل لعام ١٩٩٧ بطريقة نموذجية. واعتمد المجلس وبالتالي تقرير نائب المدير عن الأنشطة لتقديمه إلى الجمعية العامة (انظر المرفق الأول لهذه الوثيقة).
- ٣ - واستعرض المجلس مشروع برنامج العمل المقترن لعام ١٩٩٨ واعتمده لتقديمه إلى الجمعية العامة (انظر الفرع الثاني أدناه). ولاحظ المجلس أن مشروع برنامج عام ١٩٩٨ به من المرونة ما يكفي للسماح للمديرة الجديدة بإعادة ترتيب الأولويات وفقاً لرؤيتها الخاصة للاتجاه الذي ينبغي للمعهد اتباعه.
- ٤ - وأعرب المجلس عن عميق تقديره لنائب المدير لإدارته للمعهد في فترة عدم وجود مدير له، وكذلك لموظفي المعهد القليلي العدد لتفانيهم واجتهادهم في العمل أثناء فترة تغير القيادة.
- ٥ - في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، اجتمع فريق الاختيار الذي أنشأ الأمين العام والمكون من أعضاء المجلس الذين عينهم الأمين العام على أساس جغرافي، ووضع قائمة قصيرة بأفضل المرشحين المؤهلين من بين المتقدمين لمنصب مدير المعهد. وقد نظر المجلس بعناية في توصية الفريق، ووافق على أن يطلب إلى الرئيس إحالة هذه التوصية إلى الأمين العام^(ب).
- ٦ - ونظراً لما يساور المجلس من قلق بشأن ما يسود الحالة المالية للمعهد في الوقت الراهن من عدم استقرار فيما يتصل بالتبرعات، فقد اقترح أن يتم تعيين المديرة الجديدة في أسرع وقت ممكن^(ج). واقترح المجلس أيضاً أن يكون من بين المهام ذات الأولوية بالنسبة للمديرة الجديدة جمع الأموال الكافية لتنشيط ميزانية المعهد وتعزيز موظفيه الأساسيين بحيث يبلغون مستوى يتناسب ومعهد من هذا النوع.

(أ) قرار الجمعية العامة ٤٨/٣٩ حاء، المرفق، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

(ب) في ١ تموز/يونيه ١٩٩٧، قام الأمين العام، بناءً على توصية مجلس الأمانة، بتعيين السيدة باتر يشيا لويس مديرة للمعهد.

(ج) ستتولى السيدة لويس مهام منصبها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٧ - ولاحظ المجلس أن تنفيذ برنامج المعهد للبحوث يتم عن طريق مجموعة مت Fachanîyah، وإن كانت قليلة العدد، من الموظفين. فبالإضافة إلى المدير، يضم ملوك الموظفين نائباً للمدير، وموظفًا أقدم للشؤون السياسية، وسكرتيراً إدارياً، وسكرتيراً متخصصاً للمنشورات وغيرها من المسائل، وستة باحثين ومحررين مبتدئين. وأيد المجلس ما ارتأه نائب المدير من وجود حاجة إلى ملوك أقوى من الموظفين الأساسين الدوليين يتكون من باحثين متخصصين، من أجل تدعيم قدرة المعهد الداخلية على إجراء البحوث، فضلاً عن تعزيز البحوث التي تكلف بها جهات خارجية. ومن شأن هذا أن يزيد فعالية المعهد فيما يتعلق بتنفيذ برنامج البحوث الخاص به، وفي التعاون مع الخبراء الخارجيين ومعاهد البحث.

ثانياً - برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٨

٨ - يشمل برنامج بحوث المعهد على نحو ما تمت الموافقة عليه وتم تتمديده في اجتماعات المجلس السابقة، أربعة بنود رئيسية هي:

(أ) **الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة؛**

(ب) **الأمن الإقليمي؛**

(ج) **الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار؛**

(د) **دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.**

٩ - وفي فترة اتسمت بالتحول في إدارة المعهد، أبقي على إطار البحث هذا للمحافظة على الاستمرارية، مع إفساح المجال للتكييف بهدف التركيز على أنشطة بعينها.

ألف - الأمن الجماعي

نزع السلاح وحل المنازعات

١٠ - كان مشروع نزع السلاح وحل المنازعات أكبر عملية يقوم بها المعهد من الناحية البشرية والمالية، وعلى الرغم من أن المشروع ذاته قد فرغ منه، فربما ارتفع إصدار منشورات أخرى. وقد رحب الباحثون والممارسون على السواء بالمشروع، وقدّم عدد من الطلبات إلى المعهد للحصول على موجز توليسي. وسيطلب هذا مزيداً من الاستثمار، إلا أنه يمكن أن يساعد على تسهيل الوصول إلى مادة منشورات المشروع الكثيرة في مجال نزع السلاح وحل المنازعات.

١١ - وسيظل المعهد يوجه اهتمامه عن كثب نحو احتياجات عمليات وأنشطة السلم علاوة على أكاديميات التدريب، وسيسعى إلى كفالة نشر نتائج مشروع نزع السلاح وحل المنازعات بين الأطراف المهمة، كما هو الأمر بالنسبة لعملية سايبو (انظر المرفق الأول، الفقرات ١٥-١٧). ولهذا الغرض، يمكن أن يتضمن أحد الأنشطة الابتكارية إعداد ناتج المشروع في شكل الكتروني. ويناقش المعهد حالياً مع شركاء خارجيين نشر التقارير المتعلقة بنزع السلاح وحل المنازعات في شكل أقراص ليزر (CD-ROM).

نزع السلاح والتنمية ومنع المنازعات

١٢ - سيستمر العمل في مجال نزع السلاح والتنمية ومنع المنازعات يرتكز، في المقام الأول، على حالة غرب أفريقيا. ولمعالجة العلاقة المعقدة بين الأمن وتدفق الأسلحة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، انطلقت المرحلة الأولى من المشروع من منظور "الأمن أولاً": بحث في سبل تحسين الحالة الأمنية في بلدان غرب أفريقيا، باعتبار ذلك شرطاً أولياً لتنفيذ مشاريع التنمية.

١٣ - وسوف يُتَّبع هذا النهج مع اللجوء بوجه خاص إلى تدابير اتخذت لغرض وقف انتشار الأسلحة الخفيفة داخل بلدان غرب أفريقيا وفي جميع أنحائها. وسيهدف المعهد إلى: (أ) تقديم الدعم في مجال البحث، في شكل دروس مستمدة من مناطق أخرى، و (ب) تقديم خيارات في مجال السياسات، فيما يتعلق بالجهود التي ارتقى أن تبذلها دول غرب أفريقيا على أساس التعاون للحد من الأخطار التي يشكلها بقاء الأسلحة الخفيفة دون رقيب على الأمن والتنمية.

١٤ - وسوف يكون أحد الأسس المحورية التي يستند إليها هذا الدعم المقدم للبحوث فكرة وقف استيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها، وهي فكرة ظلت قيد المناقشة منذ مؤتمر المعهد المعقود في باماcko في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسيتطرق لمفهوم هذا الوقف وتنفيذه علاوة على فرص التعاون على الصعيد دون الإقليمي الناشئة نتيجة لذلك، حلقات دراسية صغيرة، من ناحية، تضم ممارسين وخبراء من داخل منطقة غرب أفريقيا ومن خارجها، ومن ناحية أخرى، خبراء منطقة غرب أفريقيا الذين سيزودون بزمالة في مجال البحث في المعهد.

١٥ - وينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من المشروع في مسألة منع المنازعات من زاوية التنمية، باعتبارها الجانب الآخر من معادلة "الأمن أولاً". وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان الأمن شرطاً أولياً للتنمية، فإن انعدام الموارد أو الافتقار النسبي إليها يمكن أن يكون مصدراً لانعدام الأمن. وقد تم التأكيد على هذا التفاعل بين الوصول إلى الموارد والمنازعات في الدراسة الإفرادية التي أعدها روبين إدوارد بولتن وابراهيم أغ يوسف بعنوان "سلام من تيمبكتو: الحكم الديمقراطي والتنمية وصنع السلام"، والتي سيشارك في نشرها المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيخضع بمزيد من الأعمال بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع الفريق العامل المعنى بتحويل مسار النزاعات التابع لجامعة هلسنكي، بدعم مالي من حكومة فنلندا.

الخوذ الزرق ونزع السلاح والبعثات الإنسانية

١٦ - هناك عدد من المشاكل المعقدة التي تحدث عند التقاء وحدات الخوذ الزرق المدنية والعسكرية والوكالات الإنسانية. فقد تم نشر وحدات الخوذ الزرق في حالات تنطوي على تضارب مفتوح بين الوحدات العسكرية وجراهم الحرب والمأسي الإنسانية.

١٧ - فعندما تقدم وحدات الخوذ الزرق الحماية لمقدمي المساعدات الإنسانية، فإنها أحياناً قد تتعرض للنقد لعدم بقائها على الحياد. غير أن المساعدة الإنسانية، من دون حماية، يمكن أن تحول نحو إحدى الفصائل المتحاربة، وأن تعطي النزاع بالفعل. فقد لا يكون ثمة هرب من مواجهة خيارات صعبة. وفي حالات أخرى، قد يكون من الأيسر أن تعزل المساعدة الإنسانية عن عمليات الخوذ الزرق، حتى لا يحدث خلط بين المعونة الإنسانية والسياسة.

١٨ - ما هي مزايا ومساوئ اتباع نهج متكامل لتقديم الحماية والمساعدة للمدنيين الذين هم في حاجة ماسة اليها؟ ما الذي تستطيع أن تفعله قوات الأمم المتحدة؟ وما هي العلاقة بين مهام التسريح/نزع السلاح والمهام الإنسانية؟ كيف يمكن أن تدعم هذه المهام بعضها بعضاً؟ هل هناك طرق يمكن أن يحول فيها استخدام القوة العسكرية لدعم المهام الإنسانية إلى نزع للسلاح، لتحقيق نفس الغرض؟

١٩ - إن جنيف هي المكان الملائم للقيام بتحر من هذا النوع إذ يوجد فيها بعض أهم المنظمات الإنسانية. فمن الأهمية بمكان إقامة تعاون مع موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وثمة بالفعل قاعدة بحثية قيمة موجودة في استبيان الممارسين الذي وضع لمشروع نزع السلاح وحل المنازعات. ويتضمن هذا الاستبيان عدداً من النقاط المتصلة بالعلاقة بين قوات الأمم المتحدة والمساعدة الإنسانية.

الاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء المنازعات، وتعزيز حقوق الإنسان والإنساش الاقتصادي

٢٠ - أصبحت المسائل الأمنية غير التقليدية تكتسب أهمية بصورة متزايدة فيما يتعلق بأمن والسلام، والإنساش الاقتصادي، والتنمية على المدى الطويل. فإلى جانب الاستقرار السياسي، يتخد احترام حقوق الإنسان مكانه في صلب أساس النظم الاجتماعية، وفي حالات كثيرة، يتبع على الأنظمة الحاكمة، في المجتمعات التي مرت بها الحروب، أن تعيد بناء هذا الاحترام الأساسي لدى المدنيين والعسكريين والحكومة وغيرهم.

٢١ - ومن شأن مشروع بحثي يتناول هذه المواجهات الثلاثة - الاستقرار السياسي، وتعزيز حقوق الإنسان، والإنساش الاقتصادي - أن يهيئ المجتمع الدولي لمواجهة المسائل التي تلي انتهاء المنازعات في السنوات التالية. وينبغي أن تكون الدراسة العالمية في نطاقها. وينبغي أن يكون الهدف هو تقييم أفضل السبل والوسائل لتحقيق سلام مستدام.

٢٢ - وإذا أخذ في الاعتبار حجم هذا المشروع، فإنه يمكن أن يستغرق فترة تمتد من سنة ونصف السنة إلى سنتين، وسيتطلب خبرة متعددة التخصصات ومن جميع المناطق. وبإمكان هذا المشروع، مثلاً، أن يستند إلى الدراسة التي سبق أن بدأتها شعبة السياسة الاجتماعية وإعادة التوطين فيما يتعلق بالإنشاء في فترة ما بعد انتهاء المنازعات وورقات السياسات العامة للبنك الدولي، أو للبرنامج المتعلق بالقوات المسلحة في غرب أفريقيا، وهو البرنامج الذي نظمه مركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة. ويمكن أن يستوعب هذا المشروع وينفذ بالتعاون مع هذه المؤسسات وغيرها من الشركاء من لهم توجهات إقليمية وعالمية. وستكون لمنشوراته قيمة بالنسبة لجميع المؤسسات (الحكومية منها وغير الحكومية والدولية والمالية) التي تضطلع بدور هام في إعادة تعمير المجتمعات التي مزقتها الحرب.

التكنولوجيات الحديثة في خدمة السلام

٢٣ - يمكن استخدام التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتدعم ترتيبات بناء الثقة، وجعل عمليات السلام أكثر فعالية. وهذا مجال لم يستغل على النحو الأوفى. فعمليات حفظ السلام التقليدية تميل إلى التكنولوجيا غير المتطرفة والارتجال. وفي النزاعات الجارية، قد تستفيد عمليات حفظ السلام من استخدام تكنولوجيات حديثة لجمع المعلومات وتحسين قدرات الإنذار المبكر (نبأء الاستشعار من بعد: أجهزة استشعار بصرية وأجهزة استشعار تعمل بالأشعة دون الحمراء)، لاكتشاف الألغام وإبطال مفعولها (رادار لاكتشاف الألغام المطمورة يعمل بالأشعة دون الحمراء)، لتحسين الاتصالات والتعامل فيما بين القوات المتعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة، وتجهيز وحدات الخوذ الزرقاء بوسائل أكثر فعالية، ومساعدة الجهد الإنسانية.

٢٤ - ويقترح أن يشارك المعهد إلى جانب المؤسسات الأخرى التي تملك خبرة تكنولوجية خاصة في محاولة لسد الفجوة بين التكنولوجيات الاحتياجات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام. وينبغي أن يوفر مشروع نزع السلاح وحل المنازعات، ودراسات المتابعة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية والجهود الإنسانية، خلية جيدة لتحديد الاحتياجات في هذا المجال، في حين تتولى المشاريع الأخرى الإبلاغ عن التكنولوجيات الموجودة والناشئة التي يمكن أن تفي بهذه الاحتياجات إلى حد ما.

الأسلحة الخفيفة

٢٥ - وانتشار الأسلحة الخفيفة قاسم مشترك بين مسائل الأمن الجماعي المذكورة أعلاه. وتحتل الأمم المتحدة مكان الصدارة في الجهد الكبير المبذولة من أجل الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة - وهي الأسلحة المسئولة عن معظم الاصابات في النزاعات المسلحة. إلا أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الميدان، وهي مسائل تطرق لها المعهد لبعض الوقت وينوي متابعتها. وستأخذ النهج المقبلة في الاعتبار الاستنتاجات والاحتياجات التي حددتها فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالأسلحة الصغيرة، والذي يُنْتَظِرُ أن يقدم تقريره قريباً.

٢٦ - وبالتعاون مع المؤسسات البحثية الأخرى والمنظمات الوطنية والدولية التي تعمل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، سيواصل المعهد تركيز بحوثه على منظوري الجهات المتلقية والجهات الموردة. وفي هذا الصدد، يمكن عقد اجتماعات على غرار الاجتماع المعقود في بوينس آيرس في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الحساسة (انظر المرفق الأول، الفقرة ٢٦، الفقرة ٣٤ أدناه) سواء في أمريكا اللاتينية أو في مناطق أخرى.

باء - الأمن الإقليمي

٢٧ - في السنوات الأخيرة، ركزت البحوث المتعلقة بالأمن الإقليمي في المعهد إلى حد بعيد على الشرق الأوسط. وقد تم الاضطلاع بأنشطة أخرى منذ عام ١٩٩٥ في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبقدر أقل في آسيا. وسيواصل في عام ١٩٩٨ تنويع الدراسات المتعلقة بالأمن الإقليمي.

الشرق الأوسط

٢٨ - سيختتم مشروع بناء الثقة والحد من الأسلحة في الشرق الأوسط باجتماع يعقد قرب نهاية العام. ويمكن أن يقدم في ذلك الوقت عرض للصيغة النهائية لأطلس المعهد للصور المأخوذة بواسطة السواتل فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وستظل هناك بعض الأعمال التي ستنتهي في عام ١٩٩٨ لوضع الصيغة النهائية لمنشورات المشروع.

٢٩ - وبعد أن تكون البحوث في المستقبل قد حققت بعض الكفاية في مجال المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي، وعملت على إقامة شبكات تعاونية للبحوث المتعلقة بالحد من الأسلحة في تلك المنطقة، يمكن إجراء بحوث بشأن تطبيق الأمن التعاوني في الشرق الأوسط، وخاصة من حيث صلته بالدفاع غير العدواني أو الاستفزازي. وعلى وجه التحديد، فقد حثَّ المعهد على إجراء مزيد من الدراسات عن الشروط الأولية لإعادة تشكيل الهياكل العسكرية وأساليب الازمة لذلك من أجل تحقيق أوضاع عسكرية غير عدوانية في المنطقة.

٣٠ - وقد أنشأ المعهد شبكة قوية من الخبراء المتخصصين في الشرق الأوسط ومن القادمين من الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٩٨، سيسعى المعهد إلى الاستفادة من هذه الشبكة في اجتماعات غير حكومية (المسار ٢) ويفضل أن يتم ذلك على نطاق ضيق. والتجربة تظهر أن هذه الاجتماعات وحلقات العمل يمكن أن تعود بالفائدة. سواء عندما تتوقف الاجتماعات على المستوى الحكومي (المسار ١) (وفي هذه الحالة، تساعد تلك الاجتماعات وحلقات العمل على إبقاء بعض القنوات مفتوحة). وعندما يعمل 'المسار ١' (وفي هذه الحالة، يمكن أن يعمل 'المسار ٢' على تسهيل إحرار تقدم وذلك بفضل وضعه الذي يتسم بطابع غير رسمي بقدر أكبر).

أفريقيا

٣١ - يمكن مستقبلاً أن تلتفت الدراسات التي اضططت بها منذ عام ١٩٩٦ بشأن غرب أفريقيا (انظر الفقرات ١٥-١٢ أعلاه) نحو المناطق دون الإقليمية، أو نحو إجراء بحوث مقارنة على أساس الدراسات التي أجرتها مؤسسات بحثية أخرى في شرق أفريقيا أو وسط أفريقيا أو الجنوب الأفريقي.

آسيا

٣٢ - بينت الحلقة الدراسية التي عقدت في بيجين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (انظر المرفق الأول، الفقرة ٢٦) على نحو جلي أن تطور المسائل الأمنية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ سيكون أمراً حاسماً ليس لدول الإقليم ذاتها فحسب بل بمستقبل الأمن الدولي من منظور عالمي. ومن المسائل التي ما زالت دون حل في شمال شرق وجنوب آسيا المنازعات الإقليمية، ومستقبل الأمن المتصل بالطاقة، ومخاطر الانتشار النووي وانتشار الصواريخ، والخيط الرفيع بين التحديث العسكري وسباقات التسلح. وتشكل المسائل المطروحة وطرق وسائل العمل من أجل تحقيقها مجالاً غنياً لما يمكن أن يقوم به المعهد من بحوث تستشرف المستقبل.

٣٣ - ومن الناحية التنظيمية، سيتحرج المعهد فرص التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي في كاتماندو؛ إلا أنه لا يمكن الانبطاع بجدول أعمال موسع إلا من خلال تعزيز جهاز الموظفين الأساسية في جنيف واتخاذ الترتيبات من أجل قيام مزيد من الزملاء الزائرين بإجراء بحوث في المعهد.

الآفاق الشاملة لعدة مناطق

٣٤ - أبرزت الحلقة الدراسية التي عقدها المعهد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والتكنولوجيات الحساسة العلاقة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب وخطرهما على استقرار الدول من خلال إمكانيات الحصول على أسلحة صغيرة أو مواد تتصل بأسلحة الدمار الشامل. ويبدو من المناسب أن يقوم المعهد بدفع هذا العمل إلى الأمام في إطار مشروع بحثي جديد عن الاتجار غير المشروع والإرهاب واستقرار الدول (يبنى على ما بدئ فيه من عمل في أمريكا اللاتينية).

٣٥ - ويمكن لهذا المشروع أن يعالج مسألة العلاقة بين المخدرات والإرهاب على أساس إقليمي وأن يمهد لدراسة الاتجاهات دراسة مقارنة تشمل مختلف الأقاليم على أن يركز على الأخطار التي يتعرض لها الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

٣٦ - وسيكون الهدف النهائي لمشروع البحث هذا هو تحديد التوصيات القانونية والعملية التي يمكن أن تطبقها السلطات القائمة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والإرهاب. وينبغي في التوصيات دراسة الاستراتيجيات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي من شأنها أن تزود المجتمع الدولي بوسائل تعاونية أفضل للتصدي لهذه المشكلة.

٣٧ - وقد بدأت محادثات أولية مع مؤسسات ومعاهد بحوث مختلفة على الصعيدين الوطني والدولي. وأبدت بعض المؤسسات اهتماماً كبيراً بالعمل مع المعهد من أجل التوصل إلى تحديد لطابع المشكلة والبحث عن سبل فردية وجماعية استعداداً لمواجهة هذه المسألة في القرن القادم.

جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

٣٨ - نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة، فكلاهما وسيلة أساسية لتعزيز الأمن. لهذا فإن الموضع التي تعالج تحت هذا العنوان تعالج كلا الجانبيين، حسب الاقتضاء.

التنفيذ والتحقق

٣٩ - سيكون التنفيذ الكامل للمعاهدات والاتفاقيات القائمة الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار مهمة حاسمة وتتطلب الكثير بالنسبة للمستقبل المنظور. والتنفيذ الخاضع للتحقق هو وسيلة أساسية من وسائل بناء الثقة وبالتالي الأمن، وسيبقى كذلك، وستولي البحوث التي سيضطلع بها في المعهد اهتماماً خاصاً إلى هذه المسائل.

نزع السلاح وأمن المستقبل

٤٠ - تبدو الاحتمالات الفورية لمناوشات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار محفوفة بالشكوك. ومع ذلك ينبغي للمعهد أن يتطلع إلى ما هو أبعد من البرامج القصيرة الأجل - إلى خيارات المستقبل فيما يتصل بتخفيض الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما في الميدان النووي. كما ينبغي له، على وجه الخصوص، الاهتمام بالتحليلات المستقبلية والعملية للطرق التي تكفل أن يكون الخفض التدريجي لمستويات التسلح (النووي بخاصة) مؤدياً بالفعل إلى تعزيز الأمن. ويمكن القيام بهذا العمل من منظور إقليمي أو عالمي.

المواد الانشطارية

٤١ - من البنود القادمة التي ستكون مطروحة للتفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى اتفاقية تحظر إنتاج مزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وقد توصل المؤتمر إلى اتفاق على ولاية تفاوضية (اتفاق على لا يتفق، حتى إشعار آخر، على مسألة المخزونات). وأصدر المعهد منشوراً واحداً عن مسألة منع الانتشار (انظر التذييل الملحق بالمرفق الأول). ويمكن أن تعدد دراسات أخرى في ضوء تطور المناقشات في المؤتمر.

٤٢ - وقد أصبحت لمسألة التخلص المأمون والمؤمن من المواد الانشطارية الفائضة أهمية متزايدة ضمن الإطار الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تفكيك الرؤوس النووية وعلى الصعيد العالمي. وقد ظلت جهود مناقشة ومتتابعة نزع السلاح النووي تجري حتى الآن من منظور الأسلحة ووسائل إيصالها. وسيتعين مستقبلاً أن تولي هذه الجهود الاعتبار على نحو أكثر تحديداً لمسألة المواد الانشطارية أيضاً.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٤٣ - عملاً بالتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في القرن القادم التي عقدها المعهد مع وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وحكومة المكسيك في تلاتيلوكو، المكسيك، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، فإن المعهد سيسعى إلى مواصلة استقصاء مستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهناك ثلث مجموعات من المسائل التي تطرح نفسها: (أ) احتمالات زيادة التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة (في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا); و (ب) الخيارات المتاحة لتعزيز دور كل من المناطق القائمة (كتوفير إطار إقليمية لاتفاقات بشأن أنواع أخرى من الأسلحة)، وعلى المدى الأطول؛ (ج) احتمالات ظهور مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم الأخرى. وكما جرى في حالة الحلقة الدراسية التي عقدت في تلاتيلوكو فإن هذه الأنشطة ستتنفيذ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

الدروس المستخلصة من لجنة الأمم المتحدة الخاصة

٤٤ - قد يعد المعهد أيضاً في الوقت المناسب عرضاً وتقييماً لإنجازات لجنة الأمم المتحدة الخاصة يكون التركيز فيها على الدروس المستخلصة من عمليات التفتيش والتحقق في العراق وعلى مناقشة مدى قابليتها للتطبيق في الحالات المختلفة.

الشفافية والتقييد في نقل الأسلحة

٤٥ - شددت المناقشات التي جرت مؤخراً في اجتماعات نظمها المعهد في مختلف الأقاليم (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية) على مسألة الشفافية في نقل الأسلحة. وقدمت اقتراحات بإنشاء سجلات إقليمية أو دون إقليمية تشمل خصوصاً الأسلحة الخفيفة. وينبغي مواصلة إجراء المزيد من الدراسات في مجال نقل الأسلحة والتقنيات المتعلقة بالدفاع خصوصاً بهدف تحسين تحديد تلك التقنيات الناشئة التي قد تصبح موضع مراقبة أو تقييد في غضون ٢٠ سنة من اليوم. وينبغي لهذه الدراسة الجديدة أن تركز على التوصل إلى تفاهم أوسع بين الموردين والمتلقين بشأن القواعد التي ينبغي أن تنظم الصفقات الدولية في التقنيات مزدوجة الاستعمال.

دال - دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكررة

لنزع السلاح

٤٦ - سيتيح عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكررة لنزع السلاح فرصة فريدة لاستعراض جهود نزع السلاح والتبصر بها. ومما يؤكد ذلك أن الوضع الدولي الحالي قد تغير كثيراً منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة عام ١٩٨٨. لذلك فإن الهدفين الأساسيين لهذا الاجتماع سيكونان هما استعراض النهج الحالية إزاء تحديد الأسلحة ونزع السلاح ووضع تصور جديد لمعالجة هاتين المسألتين.

٤٧ - وأهمية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح ونجاحها يتوقفان إلى حد كبير على زخم المناقشات التحضيرية ونطاقها. وبواسع المعهد أن يسهم في عملية التحضير بطرق عدّة منها تنظيم حلقة عمل خاصة تضم عدداً محدوداً من كبار الخبراء والعاملين (بينهم أعضاء في مجلس أمناء المعهد) لتقديم ومناقشة دراسات لينشرها المعهد.

٤٨ - ويمكن للمعهد أيضاً أن يعقد مؤتمراً عن نزع السلاح في القرن الحادي والعشرين والتحديات الماثلة أمام الدورة الاستثنائية الرابعة ويمكن أن يدعى نحو ١٥ إلى ٢٠ من رؤساء الدول أو الحكومات الحاليين أو السابقين ليشاركوا بطريقة مؤتمر الفيديو بالبث المباشر من جنيف. كما يدعون إلى تقديم محاضرات قصيرة والإجابة على أسئلة المشاهدين. ويمكن أن يفتح المؤتمر رئيس الدولة المضيفة، سويسرا، وأن يختتمه الأمين العام إما شخصياً أو عن طريق النقل المباشر بوصلة إلى مؤتمر الفيديو.

٤٩ - ويطلب مؤتمر فيديو بهذا الحجم موارد بشرية وتقنية ومالية لا يملكونها المعهد. ومن الأهمية بمكان تشكيل نواة من المعاهد المتعاونة للتحضير لهذا المؤتمر. ويمكن أيضاً التماس مساعدة إضافية من محطات التلفزيون التي تملك المعدات الالزمة ولديها أفرقة تقنية في مختلف العواصم. ويمكن خلق روابط أخرى حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.

٥٠ - ويمكن نشر المعلومات عن المؤتمر بثلاث طرق: يبث المؤتمر نفسه على الهواء مباشرة، ويعد شريط فيديو من نوع VHS ليوزع بعد انعقاد المؤتمر، ويوزع منشور يضم نصوص سائر البيانات قبل ثلاثة إلى أربعة أشهر من الانعقاد الفعلي للدورة الاستثنائية الرابعة في نيويورك. ويبث الاجتماع بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست ويصدر المنشور بهذه اللغات أيضاً.

هاء - التعاون مع معاهد البحث وفيما بينها

٥١ - سيتم الإبقاء على أربعة أنشطة تحت هذا العنوان:

(أ) صون وتطوير قاعدة بيانات المعهد الخاصة بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالأشخاص والمهام التي يضطلعون بها في ميدان البحوث المتعلقة بالأمن ونزع السلاح. ويجري حالياً وضع قاعدة البيانات هذه، التي تضم ما يزيد على ١٢٠٠ مرجعاً، على الشبكة العالمية (World Wide Web) من خلال الاتصال المباشر. وسيشرع في إعداد قواعد بيانات أخرى إقليمية أو خاصة بمشاريع معينة تعزيزاً للمشاريع التي يضطلع بها المعهد وغيرها من المشاريع.

(ب) إصدار النشرة الإخبارية الفصلية للمعهد بالإضافة إلى الأعداد الخاصة:

(ج) عقد المؤتمرات الإقليمية التي تعقد للغرض المزدوج المتمثل في دراسة المسائل الإقليمية الخاصة بأمن و الحد من الأسلحة و نزع السلاح و تعزيز التعاون مع معاهد البحث و فيما بينها في الميادين المعنية:

(د) عقد المؤتمرات والقيام بأنشطة أخرى تتعلق بمجموعات أضيق نطاقا دعما للمبادرات الهدفة إلى تعزيز الاتصالات والوصول إلى البيانات. ويمكن للتقنيات الجديدة أن تساعد على تعزيز التعاون الوثيق بين الشبكات العاملة في مجال البحوث.

٥٢ - وسيوفر حديث المعاهد، وهو مشروع جديد للمعهد، منتدى لمعاهد البحث، وللمنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي فتصبح بذلك أكثر معرفة بعضها ببعض. ومن شأن حديث المعاهد، من خلال المؤتمرات التي تعقد بواسطة الفيديو، أن تخفف القيود المالية وال زمنية المتعلقة بالسفر إلى المؤتمرات الدولية، وخاصة بالنسبة للمعاهد التي قلما تتاح لها فرص الاشتراك في دورة المؤتمرات الدولية.

٥٣ - وسينشر موجز عن المناقشات في باب "أخبار المعاهد" من الرسالة الإخبارية للمعهد. وسينشئ المعهد أيضاً مكتبة عن مؤتمرات الفيديو لدى انعقادها وستنشر قائمة بها في الرسالة الإخبارية ويمكن جعل مؤتمرات الفيديو متاحة للبيع بتكليف لا تتجاوز ثمن شريط الفيديو بالإضافة إلى تكاليف إرساله بالبريد.

٥٤ - ويقترح المعهد أيضاً تعيين مكان غير منتظم لتلقي المعلومات وإجراء المناقشات غير الرسمية بين الأوساط الدبلوماسية وأوساط الباحثين في جنيف: "منتدى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح". ويقوم المتكلمون المدعوون بتقديم عرض يستغرق ثلاثة دقائق عن الأمن الدولي، يعقبه طرح أسئلة ومناقشة مفتوحة. وتستغرق الاجتماعات وقتاً يتراوح ما بين ساعة وساعة ونصف ساعة.

٥٥ - والمقصود بالمنتدى أن يكون بمثابة إسهام في المناقشة العامة؛ ولن يتخذ المعهد موقفاً من وجهات نظر الضيوف المتكلمين، التي يتحملون وحدهم مسؤوليتها. ولن تكون المناقشات مسجلة، رغم أن موضوع العرض يعتبر ملكاً عاماً ويمكن للمعهد أن يقوم بنشر نصه في حال توافره.

وأو - برنامج زمالات

٥٦ - إن برنامج زمالات المعهد معد لخدمة الدارسين من البلدان النامية. وفي حالة توافر الأموال، يمضي المستفيدين من الزمالات فترة تتراوح ما بين ٣ و ٦ أشهر، ويشاركون في المشاريع البحثية الجارية. وهم يمثلون تعزيزاً كبيراً لقاعدة البحثية في جنيف. ويساعد البرنامج على ضمان اشتراك الباحثين "على أساس سياسي وجغرافي عادل" (المادة الثانية/٣ من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح).

ثالثا - الحالة المالية

٥٧ - بلغت التبرعات المقدمة في ١٩٩٧ حتى الآن مبلغ ٣٠٠ ٦٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة
(انظر الجدول ١)

٥٨ - والغرض من الإعاقة المدرجة للمعهد في الميزانية العادلة للأمم المتحدة هو دفع تكاليف رواتب المدير والموظفيين الأساسيين بالمعهد. وخلال سنوات عديدة ظلت هذه الإعاقة عند مستوى ٢٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة. لكن هذه الإعاقة خفضت بسبب الأزمة المالية إلى ٢١٣ ٠٠٠ دولار في السنة في فترة السنتين الحالية. وتتوقف عقود الموظفين بصورة متزايدة على نجاح حملات جمع الأموال.

٥٩ - وتظهر الجداول من ١ إلى ٤ الحالة المالية للمعهد على النحو التالي:

(أ) الجدول ١، التبرعات لعام ١٩٩٧ ومجموع الإيرادات المقدرة من الموارد الطوعية لعام ١٩٩٧

(ب) الجدول ٢، الحالة الراهنة للإيرادات المقدرة من الموارد الطوعية لعام ١٩٩٨

(ج) الجدول ٣، تقديرات الإيرادات والنفقات، لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

(د) الجدول ٤، الاحتياجات المقدرة من الموارد لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

الحواشي

الجدول ١ - التبرعات لعام ١٩٩٧ ومجموع الإيرادات
المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	المتبرعون
٤٤ ٣٠٠	الأرجنتين
١٠ ٠٠٠	البرازيل
٣ ٠٠٠	تركيا
١٥ ٠٠٠	جمهورية كوريا
	سويسرا
٤٥ ٩٠٠	وزارة الشؤون الخارجية
٢٢ ٢٠٠	وزارة الشؤون العسكرية
٣ ٧٠٠	شيلي
٢٧٩ ٠٠٠	فرنسا
١٠ ٩٠٠	فنلندا
٢٩ ٨٠٠	فنلندا
١٠٠ ٠٠٠	النرويج
٣ ٢٠٠	لوكسمبورغ
<u>٣٢ ٤٠٠</u>	هولندا
٥٩٩ ٤٠٠	المجموع الفرعي
	باء - التبرعات العامة
٣ ٩٠٠	منظمة حلف شمال الأطلسي
٧ ٠٠٠	منظمة حلف شمال الأطلسي
١٥ ٠٠٠	مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باماكو
<u>٢٥ ٩٠٠</u>	المجموع الفرعي
<u>٦٢٥ ٣٠٠</u>	مجموع الإيرادات المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٧

الجدول ٢ - الحالة الراهنة للإيرادات المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٨
(بدولارات الولايات المتحدة^(٤))

<u>المبلغ</u>	<u>المساهمون</u>
٤٧ ٠٠٠	سويسرا
٢٧٩ ٠٠٠	فرنسا
<u>١٠ ٣٠٠</u>	<u>هولندا</u>
٣٣٦ ٣٠٠	المجموع الفرعي - ألف
<u>٩٤ ٥٠٠</u>	<u>باء - التبرعات العامة</u>
٤٣٠ ٨٠٠	الدعم المؤسسي المقدم بشأنه طلبات مجموع الإيرادات المقدرة من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٨ في ٣٠ أيار / مايو ١٩٩٧ ^(ب)

(أ) على أساس أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في شهر أيار / مايو ١٩٩٧.

(ب) التقديرات حتى كتابة هذه المذكرة تقديرات مؤقتة، حيث ما زال من المتوقع ورود ردود من عدد من المساهمين في الماضي والمساهمين المحتملين.

الجدول ٣ - تقدیرات الإیرادات والنفقات لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة / (النقصان)	التقدیرات الأولية لعام ١٩٩٨	التقدیرات المنقحة لعام ١٩٩٧	البنود
(٩,٢)	(٢٣٧,٨)	(٢٤٧,-)	ألف - الأموال المتاحة في بداية السنة
(٢٦٣,١)	٢٣٦,٣	٥٩٩,٤	باء - الإیرادات المقدرة
٦٨,٦	٩٤,٥	٢٥,٩	المساهمات المخصصة
-	٥,-	٥,-	الtributations العامة
-	٥,-	٥,-	إيرادات الفوائد المقدرة
-	٢١٣,-	٢١٣,-	إيرادات المتنوعة المقدرة
(١٩٤,٥)	٦٥٣,٨	٨٤٨,٣	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادلة للأمم المتحدة
			مجموع الإيرادات
(٢٠٣,٧)	٨٩١,٦	١٠٩٥,٣	جيم - مجموع الأموال المقدرة المتاحة (ألف + باء)
(٦٩,٤)	٧٨٨,١	٨٥٧,٥	 DAL - النفقات المقدرة
(١٣٤,٣)	(١٠٣,٥)	(٢٣٧,٨)	هاء - رصيد الأموال في نهاية السنة (جيم - DAL)

(أ) تشمل ٦٠٠ ١٢٢ دولار تمثل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ١٩٩٦.

(ب) تشمل ٩٦ ٧٠٠ دولار تمثل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ١٩٩٧.

(ج) تشمل ٨٦ ٣٠٠ دولار تمثل الاحتياطي النقدي التشغيلي لعام ١٩٩٨.

الجدول ٤ - الاحتياجات المقدرة من الموارد لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة/ (نقصان)	التقديرات الأولية لعام ١٩٩٨	التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٧	الاحتياجات من الموارد
(١٣,٦)	-	١٢,٦	ألف - التكاليف المباشرة للبرامج والتكاليف الإدارية
(١٩,-)	-	١٩,-	أتعاب وسفر الخبراء الاستشاريين
٦٥,٩	٤٩٠,٤	٤٢٤,٥	أفرقة الخبراء المخصصة
(٣٧,٤)	٢٣٤,١	٢٧١,٥	المرتبات وما يتصل بها من تكاليف الموظفين
(٢٢,٢)	٢٠,-	٤٢,٢	عقود الخدمة الشخصية
(١١,٣)	-	١١,٣	سفر الموظفين في مهام رسمية
-	٣,-	٣,-	الطباعة والتجليد الخارجي
-	٩,-	٩,-	صيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب
-	١,٢	١,٢	الاشتراكات وأوامر الدفع الدائمة
-	٣,-	٣,-	اللوازم والمواد
(١٥,-)	-	١٥,-	اقتناء معدات المكاتب
(١٣,٥)	-	١٣,٥	المنج
(٦٦,١)	٧٦٠,٧	٨٢٦,٨	المجموع
(٣,٣)	٢٧,٤	٣٠,٧	باء - تكاليف الدعم البرنامجي (٥) في المائة من مجموع ألف، مطروحا منه الإعانتة المالية المقدمة من الأمم المتحدة (
(٦٩,٤)	٧٨٨,١	٨٥٧,٥	مجموع النفقات المقدرة (ألف + باء)
(١٠,٤)	٨٦,٣	٩٦,٧	جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي (١٥) في المائة من مجموع ألف + باء مطروحا منه الإعانتة المالية المقدمة من الأمم المتحدة (
(٧٩,٨)	٨٧٤,٤	٩٥٤,٢	المجموع الكلي ألف + باء + جيم
